المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد (2148) السنة الثامنة - الخميس (2) حزيران 2011

اليوم في المدى

الذكرى الـ٣٦ لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني 5

من يوقف السيل الجارف للصناعات المستوردة 7

خبراء: زيادة عائدات النفط تنعكس ايجابا على الاقتصاد 10

دولة القانون يبحث مطالب علاوي الستة

المالكي يفكر بتنحية وزراء متلكئين .. والعراقية : أين بنود بارزاني؟

□ بغداد / داود العلي

يستعد رئيس الوزراء نوري المالكي لتنحية وزراء "متلكئين"، بينما علق ائتلاف العراقية مفاوضاته مع دولة القانون إلى حين تنفيذ بنود اتفاقية أربيل.

وقالت مصادر موثوقة للمدى أمس إن المالكي يدرس عدة خيارات للقيام بها فور نهاية مهلة الحكومة العراقية.

وأفادت المصادر أن من بين تلك الخيارات تمديد المهلة إلى ١٠٠ يوم أخرى، لكن قياديين في حزب الدعوة لا يحبذون ذلك، وبات الأرجح اتخاذ خطوات أخرى.

ويدرس ائتلاف دولة القانون منذ يوم أمس الأربعاء مطالب العراقية الستة التي طرحها خلال اجتماعات اللجان التفاوضية.

وتتضمن البنود المتبقية من طاولة أربيل، حسب العراقية؛ التوازن في وزارات الدولة. ثانياً: إحياء المجلس الوطني. إيقاف إجراءات هيئة المساءلة والعدالة، إيقاف الاعتقالات بدون إصدار أوامر قضائية، تسمية الوزراء الأمنيين وان يكون وزير الدفاع حصراً من مرشحي العراقية. تقديم النظام الداخلي لمجلس الوزراء والبرنامج الحكومي للوزارات لمجلس النواب للاطلاع عليه.

من جهته، أعلن ائتلاف العراقية تعليق مفاوضاته مع ائتلاف دولة القانون رسميا، حتى تنفيذ مطالبه المتمثلة ببنود اتفاقية أربيل، وشدد على ضرورة الموافقة على مرشحه لمنصب وزير الدفاع وتسريع تشريع قانون مجلس السياسات.

وقال القيادي في الائتلاف طارق الهاشمي في بيان تلاه أمس إن "العراقية قررت تعليق مفاوضاتها مع دولة القانون، حتى يستجيب الأخير للمطالب المشروعة للعراقية المتمثلة باتفاقيات مبادرة بارزاني".

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي أعتبر أمس الأول أن بعض مطالب القائمة العراقية خطيرة وغير دستورية، وأشار إلى أنها تحاول تدمير النظام السياسي وتأزيم الوضع في البلاد، كما أكد أن العملية السياسية سوف لن تتضرر في حال انسحابها من الحكومة.

وبعثت العراقية رسالة إلى رئيس الحكومة نوري المالكي تطالبه فيها بتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي وردت في إطار هذه المبادرة، وفي مقدمتها إيقاف الخروق الأمنية وتحقيق الشراكة الحقيقية في الملف الأمني".

حمام مسلمين ومسيحيين يطير من كنيسة في كركوك

بغداد / المدى

أطلق مسيحيون ومسلمون حماما بعد أن أدوا صلاة مشتركة في كركوك في محاولة لإخماد التوترات الاثنية والطائفية.

أقام الجميع مساء أمس الأول داخل كنيسة في كركوك صلاة مشتركة طلبا للسلام، في خطوة هي الأولى من نوعها في المدينة التي تمزقها خلافات طائفية واثنية.

وردد الحاضرون في كاتدرائية كركوك للمسيحيين الكلدان وعددهم نحو ١٥٠٠ تراتيل مريم العذراء ومزامير وصلوات وقراءة من الإنجيل وسورة مريم من القرآن.

وقدمت سيدات مسيحيات ومسلمات بالكلدانية والعربية والكردية والتركمانية دعوات من اجل السلام والاستقرار ووحدة البلاد والعباد، فيما كان يجري عرض تمثال للسيدة مريم العذراء مزين بالورود والشموع.

وختمت الصلاة التي أقيمت لمناسبة ذكرى ولادة السيدة مريم العذراء بإطلاق زوجي حمام من قبل علماء دين شيعة وسنة ومشاركين من الكرد والتركمان ورئيس أساقفة كركوك للمسيحيين الكلدان لويس ساكو.

وطغت على المناسبة التي شارك فيها عدد كبير من الأطفال والنساء الأجواء العاطفية حيث بدا التأثر واضحا على وجوه الجميع وخصوصا أقرباء أشخاص قتلوا خلال أعمال عنف في كركوك.

التفاصيل ص٢

قتلة اللامي بهويات وعجلات حكومية

متابعة/ المدى

أكد سكرتير مدير هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي، الأربعاء، أن منفذي عملية اغتيال الأخير استخدموا أسلحة وعجلات حكومية وحملوا هويات أمنية في العملية، فيما نفى صلة المعتقل الذي أعلنت عنه قيادة عمليات بغداد مؤخرا بقتل اللامي، واصفا تصريحات عمليات بغداد بـ"السياسية".

وقال مظفر البطاط إن "عملية قتل علي اللامي كانت منظمة وتزامنت مع عطلة البرلمان ونفذت بأسلحة رشاشة وليست كاتمة"، مشيرا إلى أن "المسلحين الذين نفذوا عملية الاغتيال كانوا يحملون هويات أمنية ويستقلون عجلات حكومية".

وأوضح البطاط لوكالة السومرية نيوز أمس أن "حرس مدخل وزارة الداخلية سمعوا صوت إطلاق النار على الفقيد، كما قطعت المفارز الأمنية المتواجدة في شارع الحمزة عند مدخل وزارة النقل، الشارع بعد عشر دقائق من العملية، وهو دليل على أن تنفيذها تم بأسلحة رشاشة وليس كاتمة للصوت"، متسائلا "من وراء رفع الحواجز الأمنية في ساعة تنفيذ العملية التي وقعت عند نحو ٢٠٠ متر من نقطة مرابطة للجيش والشرطة".

الملا قانون الحظر سيعدل في البرلمان

الحبس عشر سنوات للمنتمين إلى البعث

بغداد / اياس حسام الساموك

في وقت أقرت فيه الحكومة قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والتكفيرية، رحب ائتلاف العراقية به متوقعا تعديل بعض فقراته التي تتعارض مع الدستور.

وأعلن وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بأن مجلس الوزراء وافق على المشروع وأحاله إلى مجلس النواب استنادا إلى الدستور.

أوضح الدباغ في بيان تلقت "المدى" نسخة منه أن لجنة مشتركة باسم لجنة تنفيذ القانون تتولى مراقبة ومتابعة الأحزاب والتنظيمات والكيانات السياسية.

وأشار إلى أن "الموافقة تأتي حرصا من الحكومة على حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية او الإرهاب او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمهد او يمجد او يبرر له، خاصة حزب البعث ورموزه وتحت أي مسمى".

وذكر الدباغ انه "سيعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات كل من انتمى إلى حزب البعث بعد نفاذ هذا القانون او روج لأفكاره وآرائه بكافة الوسائل".

وتابع "كما سيعاقب بالسجن كل من اجبر او هدد او كسب أي شخص للانتماء إليه بمدة لا تزيد عن ١٥ سنة، إذا كان الفاعل من المنتمين إلى الحزب قبل حله او من المشمولين بقانون المساءلة والعدالة".

ولفت كذلك إلى أن العقوبة بالسجن ستكون "بمدة لا تزيد عن خمس سنوات لكل من ساهم او ساعد بنشر أفكار الحزب عبر وسائل الإعلام".

كما ستكون عقوبة بالسجن "لا تزيد عن عشر سنوات لكل من انتهج او تبنى العنصرية او التكفير او التطهير الطائفي او حرض عليه او مجد او روج له او حرض على تبني أفكار او توجهات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة".

بدوره أعرب ائتلاف العراقية وعبر المتحدث باسمه عن مساندته لمشروع القانون الجديد شريطة أن يتوافق مع الدستور.

حيدر الملا يقول في اتصال هاتفي مع "المدى إن قائمته تقف مع سن قانون يحاسب الأحزاب الطائفية والشوفينية والعنصرية وفق المادة ٧ من الدستور والتي من بينها حزب البعث الصدامي.

وأضاف الملا "أن عبارة حزب البعث لم تأت منفردة في الدستور وإذا ما جاء القانون الجديد بها دون ربطها بـ"الصدامي" فإن الأمر بحاجة إلى تعديل لا يتعارض مع النص الدستوري"، موضحا "أن البرلمان سيناقش المشروع ويعمل على تعديل بعض نصوصه حتى لا يكون هنالك تعارض في النصوص".

وشدد الملا على ضرورة منع جميع الأحزاب التي تأخذ من الدين والطائفة غطاء لها من اجل تحقيق المكاسب السياسية.

3 متظاهرون بهويات مزورة والمهلة تتحول إلى إجازة سياسية

بيروت: دعوات وهمية لاختطاف عراقيين

بغداد / المدى

حضت السفارة العراقية لدى لبنان رعاياها على أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر تجاه دعوات مشبوهة توجه إليهم، مؤكدة أنها تضع سلامة رعاياها أينما كانوا وأرواحهم في قمة أولوياتها.

وكانت السفارة العراقية عرضت في بيان أصدرته أمس، تفاصيل عملية الخطف التي تعرض لها ثلاثة رعايا عراقيين في منطقة وادي خالد "عطفاً على بيان قيادة الجيش اللبناني – مديرية التوجيه الصادر في ٢٢ أيار الماضي عن تحرير قوة من الجيش اللبناني للمخطوفين في ٢٠ منه".

وأوضحت السفارة أن الرعايا العراقيين المحررين "لا يحملون جنسيات سويدية ودخلوا إلى الجمهورية اللبنانية بجوازات سفر عراقية واستدرجوا إلى لبنان من قبل الخاطفين بحجة توقيع عقود تجارية ودعوا إلى الغداء في منطقة وادي خالد".

وأضافت السفارة في بيانها: "بسبب عدم معرفة الرعايا العراقيين بجغرافيا الجمهورية اللبنانية، توجهوا بكل طيبة قلب لتلبية الدعوة واختطفوا في منزل في منطقة وادي خالد وجرى تعذيبهم بشكل عنيف قبل أن يتمكن احد المخطوفين من الهرب وإبلاغ السلطات الأمنية اللبنانية التي قامت بتحريرهم.

عصائب الحق: لن نطلق البريطاني الخامس

بغداد / المدى

أبلغ قيادي بارز في تنظيم عصائب أهل الحق في العراق أن جماعته لن تسلم خامس الرهائن البريطانيين، الذين اختطفوا من مقر وزارة المالية العراقية في بغداد في أيار ٢٠٠٧ من قبل مسلحين ينتمون إلى التنظيم.

وقال الشيخ أكرم الكعبي في تصريح متلفز بثته قناة العربية إن التنظيم يرفض تسليم الرهينة، بسبب رفض القوات الأمريكية إطلاق سراح باقي المعتقلين من التنظيم.

وتعتقد زوجة مكمينيمي أن زوجها فارق الحياة وتطالب بإعادة جثته، جاء ذلك في رسالة مفتوحة وجهتها قبل أيام.

وقال الكعبي إن آلان مكمينيمي لن يفرج عنه إلا إذا تم الإفراج عن بقية عناصر التنظيم المعتقلين لدى القوات الأمريكية والحكومة العراقية.

وكانت "عصائب أهل الحق" قد خطفت بيتر مور، المستشار في مجال المعلوماتية، مع أربعة من حراسه الشخصيين في ٢٩ أيار ٢٠٠٧، في عملية نفذها ٤٠ رجلاً يرتدون زي الشرطة في مكتب تابع لوزارة المالية في بغداد.

وقد أفرجت الجماعة عن مور في ٣٠ كانون الأول الماضي، فيما سلمت جثث ثلاثة من حراسه في وقت سابق.

وصرحت مصادر عراقية أن الرهينة الخامس سيتم تسليمه قريباً، غير أنه ليس من الواضح إن كان ما زال حياً أم سيتم تسليم جثته.

الجوية الكويتية: لن نتنازل عن مستحقاتنا

متابعة/ المدى

أكدت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أمس الأربعاء عدم تنازلها تجاه مستحقاتها على الخطوط الجوية العراقية.

وقال مدير المؤسسة حمد الفلاح في تصريحات صحفية إن "المديونية التي نطالب الجانب العراقي بها لن نتهاون أو نتسامح فيها أو نتنازل عن فلس واحد.. ولو لديهم أي مستند يفيد بالتسوية فليعلنوا عنه".

يذكر أن الخبير القانوني طارق حرب أشار في تصريحات سابقة الى انه لا يحق للسلطات الكويتية تجميد أموال في الأردن تعود لشركة الخطوط الجوية العراقية لأنها أعلنت إفلاسها، مشيرا في الوقت نفسه الى ان استردادها يتم فقط عبر توكيل محام. وتقول الحكومة العراقية إن الكويت قامت بتجميد نحو مليون ونصف المليون دولار تابعة للخطوط الجوية العراقية في الأردن.

وأعلنت وزارة النقل العراقية أواخر العام الماضي أن الخطوط الجوية العراقية ستستمر في عملها حتى في حال أعلنت إفلاسها.

أميركا تعيد النظر بمنح اللجوء للعراقيين

وعد ومهند يرسلان الصواريخ من واشنطن إلى القاعدة

□ عن: لوس انجلس تايمز

اتهمت السلطات الأميركية لاجئين عراقيين – وعد رمضان علوان ومهند شريف حمادي – بإرسال الأموال والمتفجرات والصواريخ إلى العراق.

هذه القضية كشفت الثغرات في عملية تدقيق منح اللجوء إلى أميركا.

قبل منحه اللجوء في الولايات المتحدة واستقراره في باولنغ غرين، كان وعد قناصا وصانع عبوات متمرسا سبق أن استهدف القوات الأميركية وكان يتباهى بالقتل.

كان الرجلان من بين ٥٦٠٠٠ عراقي استفادوا من البرامج الخاصة من اجل الوصول الى الولايات المتحدة بعد ادعائهم بأنهم يتعرضون لتهديد الميليشيات العراقية المسلحة.

تمت الموافقة على دخول وعد إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ رغم أن طبعات أصابعه كانت موجودة على عبوة غير منفجرة على جانب الطريق عام ٢٠٠٥ كان من المقرر تفجيرها على ناقلة أميركية في العراق. تم تحميل طبعات أصابعه في قاعدة بيانات وزارة الدفاع. لكنه حينما قدم طلبا للجوء إلى الولايات المتحدة لم يكن البحث في قاعدة البيانات جزءا من عملية قبول الطلب. منذ ذلك الوقت بدأ الضعف في مشاركة المعلومات يتحدد ويصحح. كما يجري الآن تدقيق سجلات مراقبة الإرهابيين مرة أخرى.

قال المسؤول الذي رفض ذكر اسمه بسبب حساسية المعلومات، بأنه كانت هناك "ثغرات نوعية" في إجراءات تدقيق منح اللجوء قبل عام ٢٠١٠.

تم اعتقال وعد، ٣٠ سنة، وقريبه مهند، ٢٣ سنة، في كنتاكي يوم ٢٥ أيار إلا أن هيئة المحلفين الفيدرالية أعادت الاتهام المكون من ٢٣ تهمة في اليوم التالي. التهم التي تواجه وعد تتضمن التآمر في قتل مواطنين اميركان في الخارج، ومحاولة توفير دعم مادي للإرهابيين ومجاميع القاعدة في العراق، والتآمر في نقل وحيازة وتصدير صواريخ ستينغر. أما مهند فانه متهم بمحاولة توفير دعم مادي للإرهابيين والقاعدة في العراق والتآمر في نقل وحيازة وتصدير صواريخ ستينغر. كلاهما سيواجه عقوبة السجن مدى الحياة في حالة إدانتهما.

يخضع وعد للتحقيق منذ أيلول ٢٠٠٩. وحسب وثائق الاتهام التي تم الكشف عنها فان وعد قام بتجنيد مهند لغرض مساعدته. في سياق التحقيق الذي بقي سريا لفترة طويلة، تذكر إحدى الوثائق أن (وعد ومهند) كانا يحصلان على الأسلحة التي يوفرها احد المخبرين السريين في مكتب التحقيقات الفيدرالية (اف بي آي) ومن ثم تسليمها في مكان يتم منه شحنها إلى القاعدة في العراق.

بعد ذلك قام وعد ومهند بالمساعدة في تحميل قواعد إطلاق الصواريخ وبنادق الكلاشنكوف والقناصات وصناديق المتفجرات وصواريخ ستينغر ارض – جو بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولار، في شاحنات كبيرة حسب ما ذكرته وثائق المحكمة.

■ ترجمة المدى